

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم - م / ٢

التاريخ - ١٤١٣/٢/٦ هـ

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام

مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) وتاريخ ١٤١٣/٢/٥ هـ .

رسمنا بما هو آت :-

أولاً - الموافقة على نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ مرسومنا هذا .،،،،

المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات والمحفوظات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم (١٦) وتاريخ ١٤١٣/٢/٥ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٠٢٣٨/٧ ر وتاريخ ١٤٠٩/٨/٤ هـ المشتملة على خطاب وزير التعليم العالي بالنيابة رقم ٨٥٠٠/٥١/٧/٦ وتاريخ ١٤٠٩/٦/١٦ هـ بشأن مشروع نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية .

وبعد الاطلاع على المحضرين المعدين في شعبة الخبراء برقم ١٤٦ وتاريخ ١٤١١/١١/٨ هـ ورقم ٩٢ وتاريخ ١٤١٢/٩/٤ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٨٤ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٦ وتاريخ ١٤١٣/١/١٣ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٣١ وتاريخ ١٤١٣/١/٢٥ هـ .

يقرر مايلي

١ - الموافقة على نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالصيغة المرفقة بهذا، وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

٢ - يستثنى الأمين العام للهيئة عند اعارته لها من بعض احكام الاعارة المقررة في نظم الخدمة المدنية وذلك بالاتفاق بين وزير الصحة رئيس مجلس امناء الهيئة وبين رئيس الديوان العام للخدمة المدنية .

رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم
التاريخ
المرفقات



المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

المحترم

صاحب المعالي وزير الصحة

بعد التحية :-

أبعث لكم طيه مايلي :-

أولاً: نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (١٦) وتاريخ ١٤١٣/٢/٥ هـ القاضي بالموافقة على نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بالصيغة المرفقة، مع استثناء الأمين العام للهيئة عند اعارته لها من بعض احكام الاعارة المقررة في نظم الخدمة المدنية وذلك بالاتفاق بين وزير الصحة رئيس مجلس انماء الهيئة وبين رئيس الديوان العام للخدمة المدنية...

ثانياً: نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (٢/م) وتاريخ ١٤١٣/٢/٦ هـ الصادر بالمصادقة على نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية المشار اليه...

وأمل اكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا تحياتي...

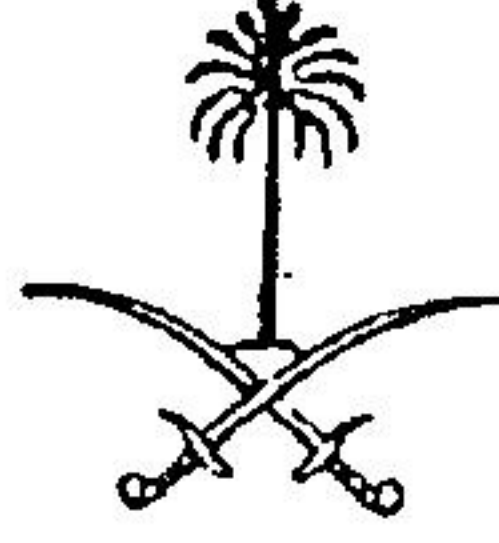
رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

محمد بن عبدالله النويصر

محمد بن عبدالله النويصر

صورة لرئاسة الحرس الوطني مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة الدفاع والطيران مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة الداخلية مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة التجارة مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة الاعلام مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لوزارة التعليم العالي مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة للديوان العام للخدمة المدنية مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لديوان المراقبة العامة مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة للامانة العامة لمجلس الوزراء مع صورة من المرسوم والقرار والنظام
صورة لشعبة الخبراء بمجلس الوزراء مع صورة من المرسوم والقرار والنظام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
بمجلس الوزراء
نعيبة الوزراء

الرقم :
التاريخ :
التوقيع :

نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

المادة الأولى : التعريف والمقرر

الهيئة السعودية للتخصصات الصحية هيئة مهنية علمية ذات شخصية اعتبارية مقرها مدينة الرياض ويجوز أن تنشأ لها فروعاً داخل المملكة.

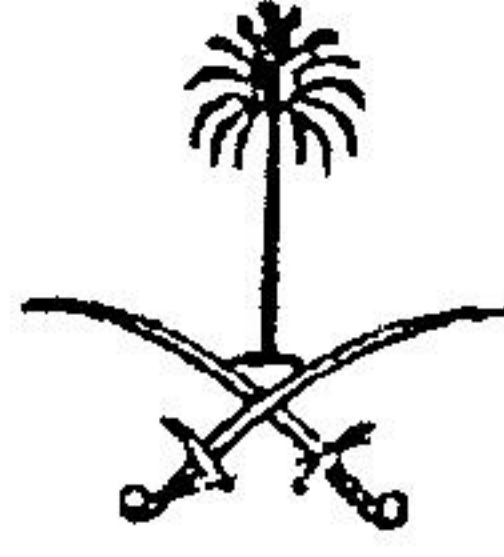
المادة الثانية ١ الأهداف والمهام

تهدف الهيئة إلى تطوير الأداء المهني الصحي وتنمية وتشجيع المهارات وإثراء الفكر العلمي والتطبيق العملي السليم في مجال التخصصات الصحية المختلفة وذلك من خلال ما يلي:

- ١ - وضع البرامج التخصصية الصحية المهنية وإقرارها والإشراف عليها، ووضع البرامج للتعليم المستمر في التخصصات الصحية، وذلك في إطار السياسة العامة للتعليم.
- ٢ - تشكيل المجالس العلمية الصحية واللجان الفرعية اللازمة لأداء عمل الهيئة والإشراف عليها وإقرار توصياتها.
- ٣ - الاعتراف بالمؤسسات الصحية لأغراض التدريب والتخصص فيها بعد تقييمها.
- ٤ - الإشراف - من خلال اللجان والمجالس العلمية المتخصصة - على الامتحانات التخصصية وإقرار نتائجها.
- ٥ - إصدار الشهادات المهنية كالدبلومات والزمامات والعضويات سواء تم الامتحان من قبلها مباشرة أو بالتعاون معها.
- ٦ - التنسيق مع المجالس والهيئات والجمعيات والكليات المهنية الصحية الأخرى داخل المملكة أو خارجها.
- ٧ - تقييم الشهادات الصحية المهنية ومعادلتها.
- ٨ - تشجيع إعداد البحوث ونشر المقالات العلمية في مجال اختصاصها وإصدار مجلات أو دوريات خاصة بها.



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
نائبه



الرقم :
التاريخ :
التوايح :

- ٢ -

- ٩ - المشاركة في اقتراح الخطط العامة لاعدلا وتطوير القوى العاملة في المجالات الصحية.
- ١٠ - عقد الندوات والمؤتمرات الصحية لمناقشة المشكلات الصحية الداخلية واقتراح الحلول الملائمة لها ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة بشأنها.
- ١١ - وضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية بما في ذلك أسس اخلاق المهنة.
- ١٢ - تشجيع اعدلا الأبحاث العلمية الصحية واقتراح مواضيعها ودعم تلك البحوث وتمويلها كليا أو جزئيا.
- ١٣ - الموافقة على انشاء الجمعيات العلمية للتخصصات الصحية.

المادة الثالثة

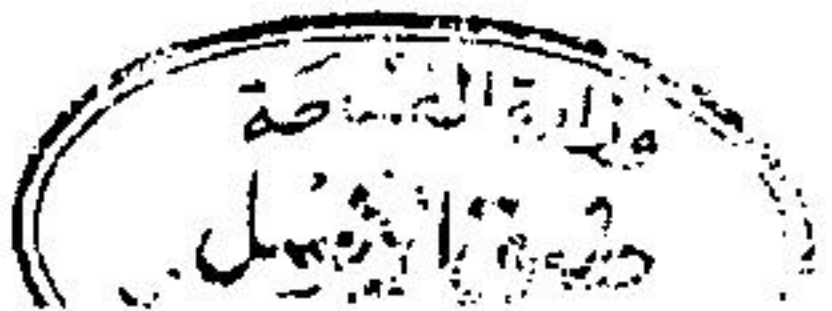
العضوية

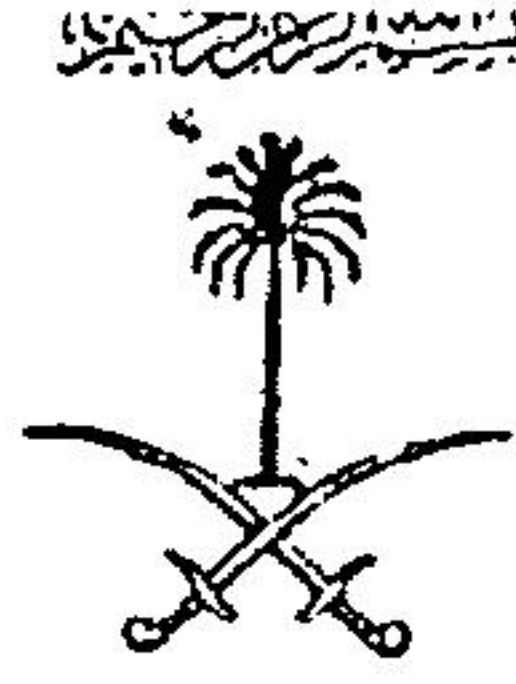
- ١ - تتكون الهيئة من أعضاء فخريين وأعضاء محاملين .
- ٢ - تمنح العضوية الفخرية بقرار من مجلس الأمناء لمن قدم للهيئة أو للمهنة خدمات مادية أو معنوية أو مهنية ويعفى العضو الفخرى من رسوم التسجيل والاشتراك.
- ٣ - يشترط فى العضو العامل مايلى :-
أ - أن يكون حاصللا على مؤهل معترف به فى أحد التخصصات الصحية.
ب - أن يكون حسن السيرة والسلوك .

المادة الرابعة

لدارة الهيئة

- ١ - يتولى الاشراف على لدارة الهيئة مجلس أمناء يتكون من :-
أ - وزير الصحة
ب - أمين عام الهيئة
ج - أحد وكلاء وزارة الصحة يختاره وزير الصحة
د - أحد المسؤولين الصحيين فى وزارة الصحة يختاره وزير الصحة
هـ - أربعة من عمداء الكليات الصحية فى الجامعات السعودية فى مجالات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة والتخصصات الطبية التطبيقية المساعد يختارهم وزير التعليم العالى
و - ممثل عن المستشفيات التخصصية يختاره وزير الصحة





المملكة العربية السعودية
بمجلس الوزراء
نعيبة الوزراء

الرقم :
التاريخ :
التوايح :

- ٣ -

- ز - ثلاثة ممثلين للخدمات الطبية في الأجهزة العسكرية والأمنية تختارهم مراجعهم
- ح - ثلاثة من خارج القطاع الحكومي يختارهم وزير الصحة
- ٢ - مدة العضوية في مجلس الأمناء ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ٣ - يشترط في عضو مجلس الأمناء أن يكون متخصصا في أحد فروع المهن الصحية .
- ٤ - يعين للهيئة أمين عام متفرغ لتصرف الأمور المالية والإدارية والفنية للهيئة يكون ذا مستوى علمي ومهني متميز ويكون تعيينه بقرار من مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ٥ - يعقد مجلس الأمناء جلسة عادية كل شهر ويحق لرئيس المجلس أو لنصف الأعضاء دعوته لعقد جلسة غير عادية .
- وتكون اجتماعات المجلس نظامية إذا حضرها ثلث الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو من ينوبه .
- وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين فان تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .
- ٦ - يمثل الهيئة أمام الغير وأمام القضاء الأمين العام للهيئة أو من ينوبه .
- المادة الخامسة
مسؤوليات مجلس الأمناء

- ١ - تنفيذ أهداف الهيئة ومهامها ومتابعة ذلك .
- ٢ - اقرار اللائحة الداخلية للهيئة وتحديد الأجور والرواتب والحوافز واشتراكات العضوية وتجديدها والاختصاصات الإدارية والمالية وشروط التوظيف ووضع الهيكل الإداري للهيئة وواجبات الأعضاء واجراءات التأديب ، وغير ذلك من الأمور التنفيذية والفنية .
- ٣ - الموافقة على ميزانية الهيئة وتعيين المحاسب القانوني والتصديق على الحساب الختامي للهيئة .
- ٤ - اقتراح تعديل نظام الهيئة .
- ٥ - مراجعة الأنظمة والتعليمات التي تحكم التخصصات والمهن الصحية بما في ذلك مايتعلق بواجبات أعضاء المهن الصحية ومسؤولياتهم وتقديم مآثره من توصيات لتطوير تلك الأنظمة والتعليمات ورفع ذلك للجهات المختصة .
- ٦ - قبول الهبات والتبرعات .



المملكة العربية السعودية
بمجلس الوزراء
نائبه الخبير



الرقم :
التاريخ :
الترايع :

- ٤ -

- ٧ - تقرر سياسة الاستثمار المالي لواردات الهيئة ومدخراتها.
٨ - اعداد اللوائح التنفيذية اللازمة لهذا النظام .

المادة السادسة

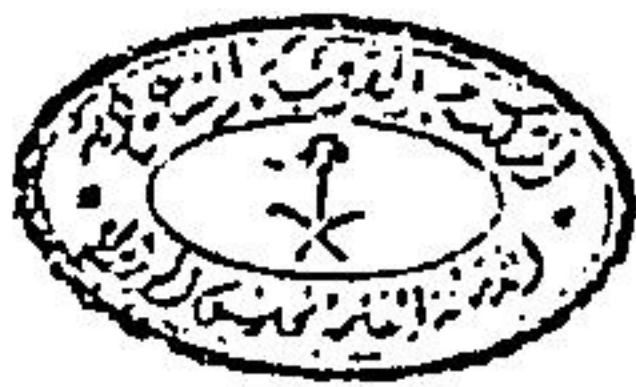
السنة المالية وموارد الهيئة

- ١ - السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة.
٢ - تتكون موارد الهيئة من الآتى :
أ - اشتراكات الأعضاء.
ب - الاعانات الحكومية .
ج - التبرعات والهبات والأوقاف التى يتقدم للهيئة.
د - عوائد النشرات والدوريات والمطبوعات ورسوم الدورات التدريبية والتعليمية والامتحانات والشهادات واشتراكات الندوات .
هـ - الاشتراكات السنوية للجهات الحكومية الصحية المستفيدة.
و - الإيرادات التى تحصل عليها الهيئة عن الخدمات التى تقدمها.

المادة السابعة

أحكام ختامية

- ١ - يعيد الأمين العام للهيئة تقريراً سنوياً عن أعمال الهيئة متضمناً ما قامت به من أعمال وماتراه من اقتراحات حول تطوير المهن والتخصصات الصحية ويرفع لمجلس الأمناء
٢ - ينشر هذا النظام فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستين يوماً من تاريخ نشره.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**Saudi Council
For Health Specialties**



**الهيئة السعودية
للتخصصات الصحية**

الرقم: ١٩/٢/٦

التاريخ: ١٤/١٢/١٤٣٩هـ

قرار

إن رئيس مجلس الأمناء
بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً
واستناداً إلى اجتماع مجلس الأمناء الثاني لعام ١٤١٩هـ بتاريخ ١٤/٧/١٤١٩هـ الموافق
٣/١١/١٩٩٨م والذي ناقش فيه التعديلات الخاصة باللائحة التنفيذية للهيئة والمرفوعة
من المجلس التنفيذي يقرر ما يلي:
الموافقة على اللائحة التنفيذية للهيئة بالصيغة المرفقة .

وزير الصحة

ورئيس مجلس الأمناء

أ.د. أسامة بن عبد المجيد شبكشي

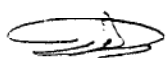


اللائحة التنفيذية

للهيئة السعودية للتخصصات الصحية

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

المعدلة حتى تاريخ ١٤/٢/١٤١٩هـ





المحتويات

الصفحة	الموضوع	الباب
٢	الهيكل التنظيمي للهيئة	الباب الأول
٥	اختصاصات الأمين العام ومساعديه	الباب الثاني
١٢	المجلس التنفيذي للهيئة	الباب الثالث
١٦	المجالس العلمية للتخصصات الصحية	الباب الرابع
٢٠	اللائحة المالية	الباب الخامس
٢٣	قواعد التعاقد والتكليف بأعمال الهيئة	الباب السادس
٢٤	لائحة التوظيف	الباب السابع
٣٤	قواعد تنظيم مكافآت مجالس الهيئة ولجانها	الباب الثامن
٣٦	أحكام عامه	الباب التاسع

الباب الأول

الهيكل التنظيمي للهيئة

مادة ١/١ : تتكون إدارة الهيئة السعودية للتخصصات الصحية من المجلس التنفيذي للهيئة والمجالس العلمية للتخصصات الصحية والإدارات المساندة .

مادة ٢/١ : يكون الهيكل التنظيمي للهيئة كما هو مبين في الملحق رقم (١/١) .

مادة ٣/١ : ترتبط بالأمين العام الإدارات المساندة التالية :

(١) إدارة التنسيق مع الهيئات والجمعيات العلمية .

(٢) إدارة التعليم الطبي المستمر .

(٣) إدارة العلاقات العامة والإعلام .

(٤) الفروع .

مادة ٤/١ : ترتبط بمساعد الأمين العام للشئون الفنية الإدارات المساندة التالية :

(١) إدارة التقويم والوثائق .

(٢) إدارة الامتحانات .

(٣) إدارة الدراسات والمعلومات .

مادة ٥/١ : ترتبط بمساعد الأمين العام للشئون المالية والإدارية الإدارات

المساندة التالية :

(١) الشئون المالية .

(٢) شئون الموظفين .

(٣) الاتصالات الإدارية .



(٤) العضوية والسجلات.

(٥) الحاسب الآلي .

(٦) المشتريات .

(٧) الخدمات والصيانة .

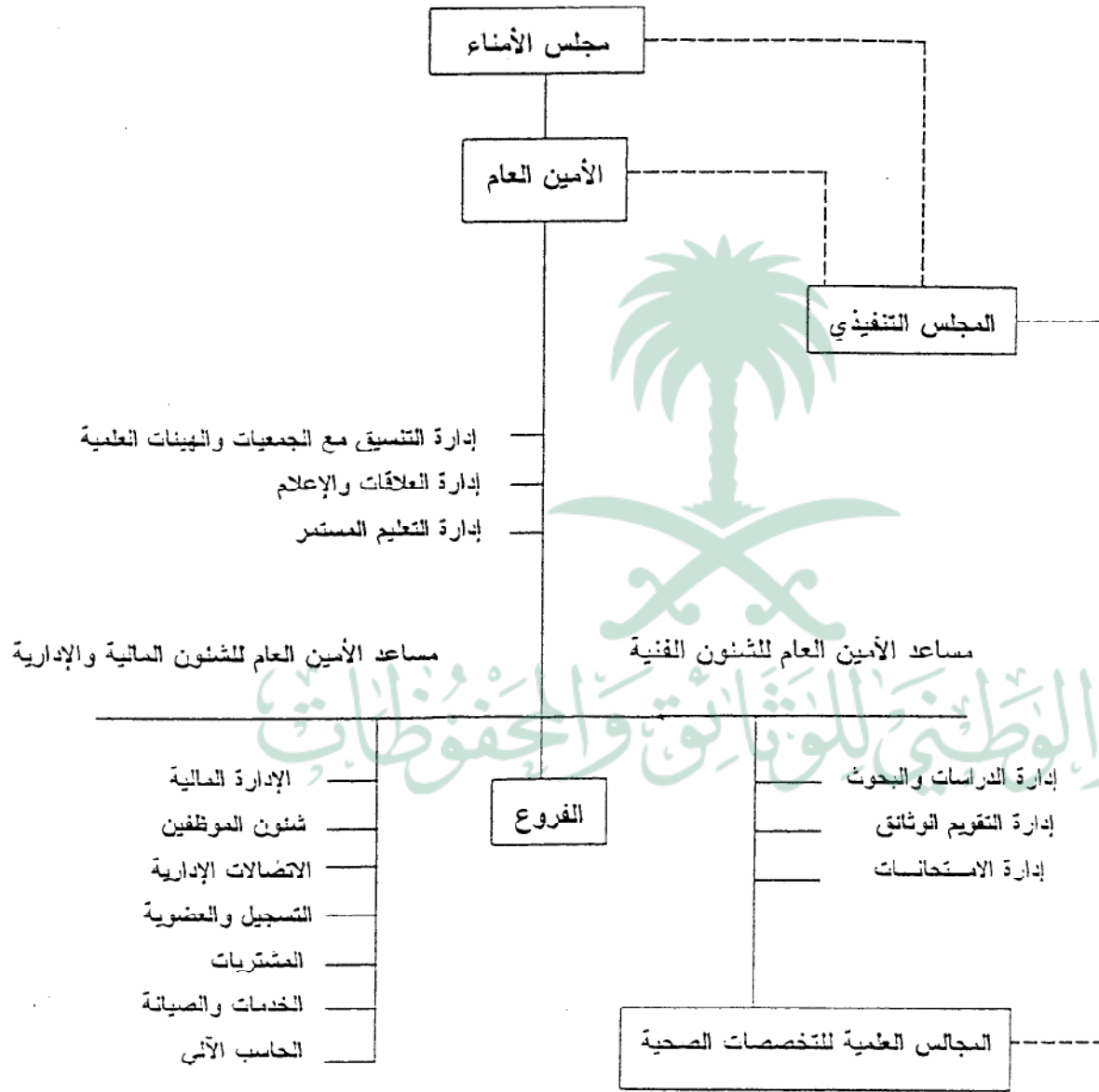
مادة ٦/١ : لمجلس الأمناء إضافة إدارات جديدة أو تغيير مسميات الإدارات
أو تعديل الهيكل التنظيمي وذلك بناءً على اقتراح الأمين العام .



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



ملحق (١/١)
الهيكل التنظيمي
للهيئة السعودية للتخصصات الصحية



الباب الثاني

اختصاصات الأمين العام ومساعديه

(أ) الأمين العام

مادة ٢ / ١ : يعين الأمين العام للهيئة بقرار من مجلس الأمناء بناء على ترشيح رئيس المجلس . ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

مادة ٢ / ٢ : مع الالتزام بما جاء في المادة الرابعة من نظام الهيئة يشترط فيمن يعين كأمين عام للهيئة أن يكون ذا مستوى علمي ومهني متميز وأن يكون حاصلًا على ما يلي :

- (١) شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها في أحد التخصصات الصحية.
- (٢) خبرة لا تقل عن عشر سنوات بعد الدكتوراه ، منها خمس سنوات على الأقل في مجال التعليم الصحي والتدريب والإدارة الصحية والبحوث .

مادة ٢ / ٣ : يتولى الأمين العام الإشراف على إدارة شئون الهيئة الفنية والإدارية والمالية . وعليه بالتحديد المسؤوليات التالية :

- (١) تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من مجلس الأمناء .
- (٢) متابعة أعمال مجالس الهيئة وإداراتها ولجانها فيما يؤدي إلى تنفيذ سياستها العامة وتحقيق أهدافها .



(٣) العمل على توفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لعمل الهيئة .

(٤) تمثيل الهيئة أمام الجهات المحلية والإقليمية والدولية .

(٥) إعداد اللوائح التنفيذية المنظمة لإعمال الهيئة ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها

(٦) اقتراح تشكيل المجالس العلمية للتخصصات الصحية.

(٧) القيام بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات الخدمات الصحية والهيئات والجمعيات والكليات الصحية داخل المملكة وخارجها في كل ما يحقق أهداف الهيئة ويطور أعمالها .

(٨) رئاسة جلسات المجلس التنفيذي للهيئة .

(٩) اقتراح سياسة الاستثمار المالي لموارد الهيئة ومدخراتها ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها .

(١٠) إعداد الميزانية السنوية للهيئة ورفعها لمجلس الأمناء .

(١١) إعداد تقرير سنوي عن شئون الهيئة وإنجازاتها لمجلس الأمناء.

مادة ٢ / ٤ : للأمين العام ممارسة صلاحيات الإدارة التنفيذية وله على الأخص

ما يلي :-

- (١) تعيين الموظفين اللازمين لعمل الهيئة وتحديد رواتبهم وبدلاتهم وقبول الاستقالة وغيرها من الإجراءات الوظيفية المعتادة وذلك وفق اللائحة التنفيذية للهيئة .



(٢) التعاقد من الاستشاريين والخبراء وغيرهم اللازمين لحسن سير العمل بالهيئة ومجالسها ولجانها وتحديد مكافآتهم وفق اللائحة التنفيذية للهيئة .

(٣) الصرف من الميزانية المعتمدة للهيئة واتخاذ جميع الإجراءات المالية اللازمة وفقاً لللائحة المالية .

(٤) التأمين بالشراء المباشر في حدود خمسمائة ألف ريال وفقاً لبنود ميزانية الهيئة المعتمدة.

(٥) دعوة المجالس العلمية أو اللجان التي يشكلها مجلس الهيئة للاجتماع ، وله أن يعرض عليها ما يراه من موضوعات ، كما أن له أن يحضر اجتماع هذه المجالس أو اللجان .

(٦) الموافقة على برامج ومشاريع الأبحاث التي تتبناها الهيئة .

(٧) الموافقة على تشكيل هيئة التحرير للمجلة أو النشرة التي تصدرها الهيئة .

(٨) تفويض مساعدي الأمين العام ما يقتضيه العمل من صلاحيات .





(ب) مساعد الأمين العام للشؤون الفنية

مادة ٥/٢ : يعين مساعد الأمين العام للشؤون الفنية بقرار من مجلس الأمناء بناء على ترشيح الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكون متفرغاً لعمل الهيئة .

مادة ٢ / ٦ : يشترط فيمن يعين مساعداً للأمين العام للشؤون الفنية أن يكون مناصلاً على ما يلي :

- (١) شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها في أحد التخصصات الصحية .
- (٢) خبرة في مجال التخصص بعد الدكتوراه لمدة لا تقل عن ست سنوات منها ثلاث سنوات على الأقل في مجال الإدارة الصحية .
- (٣) خبرة في التعليم الصحي وتنظيم برامج التدريب .

مادة ٢ / ٧ : يعاون المساعد الفني الأمين العام في إدارة شؤون الهيئة ويقوم بمقامه عند غيابه ، وله الصلاحيات والمسئوليات التالية :

(١) متابعة أعمال المجالس العلمية وتوجيه أنشطتها فيما يحقق أهداف الهيئة.

(٢) الإشراف على إدارات التقويم والوثائق والامتحانات .

(٣) مساعده الأمين العام في رسم السياسة العلمية وتوجيه أنشطتها فيما يحقق أهداف الهيئة .

(٤) اقتراح سبل وتطوير المعايير والأسس التي تحكم ممارسة المهنة الصحية .

(٥) العمل مقررًا للمجلس التنفيذي للهيئة ، وعليه تحضير جداول الأعمال وتحرير محاضر الاجتماعات وتوقيعها من الأعضاء الحاضرين .

(٦) التأمين بالشراء المباشر في حدود مائة ألف ريال وفقاً لبنود ميزانية الهيئة المعتمدة.

(٧) ما يكلفه به الأمين العام من أعمال .



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



(ج) مساعد الأمين العام للشئون المالية والإدارية

مادة ٨/٢ : يعين مساعد الأمين العام للشئون المالية والإدارية بقرار من مجلس الأمناء بناء على ترشيح الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويكون متفرغاً لعمل الهيئة .

مادة ٩/٢ : يشترط فيمن يعين مساعداً للأمين العام للشئون المالية والإدارية أن يكون حاصلًا على ما يلي :

(١) ماجستير في الإدارة مع خبرة في الإدارة لمدة لا تقل عن ست سنوات .

(٢) أو البكالوريوس في الإدارة أو تخصص له علاقة بالمجال الصحي مع خبرة في الإدارة لمدة لا تقل عن ثمان سنوات بعد المؤهل .

مادة ١٠/٢ : يعاون المساعد المالي والإداري الأمين العام في تصريف شئون

الهيئة المالية والإدارية وله الصلاحيات والمسئوليات التالية :-

(١) الإشراف على إدارات الهيئة التابعة له وتنظيم العمل فيها .

(٢) الإشراف على تحصيل الإيرادات المتنوعة والرسوم .

(٣) متابعة تنفيذ النظم واللوائح الإدارية والمالية في أعمال الهيئة .

(٤) المحافظة على أبنية الهيئة وممتلكاتها .



(٥) التأمين بالشراء المباشر في حدود مائة ألف ريال وفقاً لبند ميزانية الهيئة المعتمدة.

(٦) ما يكلفه به الأمين العام من أعمال .

مادة ١١/٢ : تكون مرتبات وبدلات وظائف الأمين العام ومساعديه وفقاً للجدول المرفق بلائحة التوظيف (ملحق ٣/٧).

مادة ١٢/٢ : تعتبر لائحة التوظيف جزءاً مكملًا لهذه اللائحة .



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



الباب الثالث

المجلس التنفيذي للهيئة

مادة ١/٣ : يتكون المجلس التنفيذي للهيئة على النحو التالي :

- (١) أمين عام الهيئة وله رئاسة المجلس .
 - (٢) مساعد الأمين العام للشئون الفنية مقررًا ويتولى رئاسة المجلس عند غياب الأمين العام .
 - (٣) مساعد الأمين العام للشئون المالية والإدارية .
 - (٤) رؤساء المجالس العلمية للهيئة .
- وللأمين العام دعوة من يراه من ذوي الاختصاص لحضور جلسات المجلس إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

مادة ٢/٣ : اختصاصات المجلس التنفيذي للهيئة :

- يختص المجلس التنفيذي للهيئة بالنظر في الأمور التالية :
- (١) وضع القواعد المنظمة لبرامج التدريب للتخصصات الصحية وللامتحانات ولتقييم المؤسسات الصحية ولتقييم ومعادلة الشهادات .

- (٢) إقرار برامج التدريب التخصصية الصحية .
- (٣) إقرار برامج التعليم الطبي المستمر .
- (٤) إقرار تعيين رؤساء وأعضاء المجالس العلمية للتخصصات الصحية .
- (٥) اقتراح إنشاء مجالس علمية جديدة .

- (٦) منح الشهادات التخصصية المهنية .
- (٧) إقرار أعداد ومواضيع الندوات والمؤتمرات الصحية التي تشرف عليها الهيئة والتنسيق بين المؤسسات الصحية في هذا المجال .
- (٨) إقرار الأسس والمعايير المقترحة لمزاولة المهن الصحية وأخلاقياتها
- (٩) دراسة وإقرار التوصيات التي يمكن أن تطور من مستوى الأداء في المهن الصحية.
- (١٠) وضع القواعد المنظمة لإنشاء الجمعيات العلمية في التخصصات الصحية.
- (١١) الموافقة على مشاريع إنشاء الجمعيات العلمية في التخصصات الصحية ورفعها إلى مجلس الأمناء لإقرارها.
- (١٢) اقتراح تحديد رسوم العضوية والامتحانات والتقويم والخدمات الأخرى.
- (١٣) وضع القواعد المنظمة لإصدار الدوريات المتخصصة من المجالس العلمية.
- (١٤) اقتراح مشروع ميزانية الهيئة .
- (١٥) اقتراح الموافقة على مشاريع الحساب الختامي للهيئة .
- (١٦) وضع اللائحة التنفيذية للهيئة أو اقتراح تعديلها .
- (١٧) النظر في الموضوعات التي يحيلها إليه رئيس مجلس الأمناء أو الأمين العام .



وللمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم
لدراسة ما يكلفهم به .

مادة ٣/٣ : يجتمع المجلس التنفيذي بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهر أو
كلما دعت الحاجة لذلك ، أو إذا قدم ثلث الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك
أو بناء على طلب رئيس مجلس الأمناء الذي له أن يطلب إدراج أي
مسألة يراها في جدول الأعمال وله رئاسة المجلس إذا حضره . ولا
تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها ثلثا أعضائه على
الأقل .

مادة ٤/٣ : يقوم مساعد الأمين العام للشئون الفنية بالعمل مقررًا لجلسات
المجلس التنفيذي حيث يتولى مسئولية محاضر الجلسات وإثباتها
في سجل ويوقعه مع الأمين العام وأعضاء المجلس الحاضرين .

مادة ٣ / ٥ : تصدر قرارات المجلس التنفيذي بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائه
الحاضرين . وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي به الرئيس
وتعتبر القرارات نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من رئيس مجلس
الأمناء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصولها إليه . وإذا أعترض
عليها أعادها للمجلس مشفوعة بوجهة نظره لدراستها من جديد .
فإذا بقى المجلس على رأيه تحال القرارات المعترض عليها إلى
مجلس الأمناء للبت فيها في جلسة عادية أو استثنائية ولمجلس
الأمناء تصديق القرارات أو تعديلها أو إلغائها وقراره في ذلك
نهائي.





مادة ٣/ ٦ : ينفذ الأمين العام ورؤساء المجالس العلمية كل فيما يخصه قرارات
المجلس التنفيذي للهيئة.



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



الباب الرابع

المجالس العلمية للتخصصات الصحية

مادة ٤ / ١ : ينشأ في الهيئة مجلس علمي لكل من التخصصات الصحية وتتولى هذه المجالس الإشراف على الشؤون العلمية والتدريبية والفنية لهذه التخصصات وللمجلس الأماء بناء على اقتراح المجلس التنفيذي للهيئة إنشاء مجالس علمية جديدة ، كما يجوز له تعديل وتغيير مسميات المجالس العلمية .

مادة ٤ / ٢ : يتألف كل مجلس علمي من ١٢ عضواً من ذوي الاختصاص والخبرة والمؤهلين تأهيلاً عالياً في مجال تخصص المجلس العلمي ، ويمثل هؤلاء الأعضاء مختلف مؤسسات الخدمات الطبية في المملكة كما يلي :

- (أ) ثلاثة أعضاء من وزارة الصحة .
- (ب) أربعة أعضاء من الكليات الصحية في الجامعات السعودية .
- (ج) ثلاثة أعضاء من الخدمات الطبية في القطاعات العسكرية .
- (د) عضو واحد من المستشفيات التخصصية .
- (هـ) عضو واحد من خارج القطاع الحكومي .

ويصدر بتعيين الأعضاء قرار من المجلس التنفيذي بناء على ترشيح جهات عملهم بالاتفاق مع الأمين العام ، ويكون تعيين كل عضو لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على ألا يتم تغيير أكثر من نصف أعضاء



المجلس دفعة واحدة ، ولا يشترط التفرغ الكامل لعضوية المجالس العلمية .

وللمجلس التنفيذي للهيئة بناء على اقتراح الأمين العام أن يضم إلى عضوية المجلس العلمي أعضاء إضافيين من ذوي الاختصاص والخبرة على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة أعضاء ، ويحدد المجلس التنفيذي مدة عضويتهم ولكل مجلس علمي تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم لدراسة ما يكلفهم به المجلس .

مادة ٤ / ٣ : يعين لكل مجلس علمي رئيس من بين أعضائه وذلك بقرار من المجلس التنفيذي بناءً على ترشيح المجلس العلمي للتخصص ويكون التعيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يشترط التفرغ الكامل لعمل رؤساء المجالس العلمية .

مادة ٤ / ٤ : يتولى رئيس كل مجلس علمي إدارة الشؤون العلمية والفنية والإدارية المتعلقة بتخصص مجلسه وفي حدود النظام واللوائح ويقدم إلى الأمين العام تقريراً في نهاية كل سنة مالية عن الأنشطة التي قام بها المجلس العلمي . ويناقش هذا التقرير في أول جلسة عادية أو استثنائية للمجلس التنفيذي .

مادة ٤ / ٥ : اختصاصات المجالس العلمية :

يتولى كل مجلس علمي في مجال تخصصه المهام التالية :-

(١) وضع برامج التدريب التخصصية للدراسات العليا المهنية في

المجال الصحي .



(٢) الإشراف على برامج التدريب القائمة بالتنسيق مع الجهات القائمة بالتدريب .

(٣) تقويم المؤسسات الصحية لأغراض التدريب والاعتراف بها .

(٤) وضع الامتحانات التخصصية وتحديد مواعييدها والإشراف عليها وإقرار نتائجها.

(٥) تقويم الشهادات الصحية المهنية ومعادلتها .

(٦) وضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية .

(٧) إعداد الدراسات والتوصيات عن وسائل تطوير مستوى الأداء في المهن الصحية.

(٨) دراسة مشاريع إنشاء الجمعيات العلمية في التخصصات الصحية .

كما يتولى كل مجلس علمي الإشراف على الشؤون العلمية والفنية والتدريبية للفئات الفنية المساعدة في نفس تخصص المجلس ،

وعمل كل ما من شأنه تطوير الأداء المهني لهذه الفئات .

مادة ٤ / ٦ : يجتمع كل مجلس علمي بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل

، ولرئيس المجلس أن يدعو للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك

أو كلما قدم إليه نصف الأعضاء طلباً مكتوباً بذلك . كما أن للأمين

العام دعوة أي مجلس علمي للاجتماع وله أن يطلب إدراج أي

مسألة يراها في جدول أعماله وله رئاسة المجلس إذا حضره ولا

تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها ثلثا أعضائه على

الأقل .



مادة ٤ / ٧ : يكون للمجلس مقررًا يختاره من بين أعضائه ليتولى مسؤولية محاضر الجلسات وتوقيعها مع رئيس المجلس والأعضاء الحاضرين

مادة ٤ / ٨ : تصدر قرارات المجالس العلمية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي به الرئيس .

وتعتبر القرارات نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من الأمين العام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصولها إليه وإذا أعترض عليها أعادها للمجلس مشفوعة بوجهه نظرة لدراستها من جديد ، فإذا بقي المجلس على رأيه تحال القرارات المعترض عليها إلى المجلس التنفيذي للبت فيها في جلسة عادية أو استثنائية وللمجلس التنفيذي تصديق القرارات أو تعديلها أو إلغائها وقراره في ذلك نهائي .

مادة ٤ / ٩ : يتولى رئيس كل مجلس علمي تنفيذ قرارات المجلس الداخلية في اختصاصاته وترفع محاضر الجلسات والقرارات إلى الأمين العام خلال أسبوع من تاريخ صدورها .

مادة ٤ / ١٠ : في حالة غياب عضو أي مجلس علمي عن ثلاث جلسات متتالية للمجلس (دون عذر مقنع) فإن للمجلس التنفيذي إسقاط عضويته وطلب استبداله بعضو آخر .

مادة ٤ / ١١ : تصرف مكافأة شهرية لرئيس كل مجلس علمي ، ومكافآت لأعضاء المجالس العلمية ولجانها ، وذلك حسب القواعد المنظمة للمكافآت الواردة في هذه اللائحة .

الباب الخامس

اللائحة المالية

مادة ٥ / ١ : السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة .

مادة ٥ / ٢ : تتكون إيرادات الهيئة من الموارد المبينة في المادة السادسة من نظامها ، وتحدد تفاصيل هذه الإيرادات بقرار من مجلس الأمناء .

مادة ٥ / ٣ : يقدم الأمين العام مشروع الميزانية إلى المجلس التنفيذي لدراسته والموافقة عليه ثم يرفع المشروع إلى مجلس الأمناء لإقراره ، وذلك قبل بدء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل

مادة ٥ / ٤ : يفتح حساب أو أكثر باسم الهيئة لدى واحد أو أكثر من البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية .

مادة ٥ / ٥ : تودع كافة إيرادات الهيئة المحصلة بشيكات أولاً بأول في الحساب الخاص بالإيرادات في البنك . كما يتم إيداع الإيرادات المحصلة نقداً كل يوم في حساب الهيئة لدى البنك ولا يتم الصرف منه مباشرة لأي سبب كان .

مادة ٥ / ٦ : يدار حساب / حسابات الهيئة مع البنك أو البنوك ويتم الصرف منه / منها بموجب شيكات أو غير ذلك من الوسائل بتوقيع منفرد من الأمين العام أو المساعد المالي ، بعد استكمال إجراءات الصرف المشار إليها في المادة ٨/٥ ادناه .



مادة ٧/٥ : تمسك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة تقييد فيها كافة المقبوضات والمدفوعات وتفتح حسابات مناسبة لكل نوع من النفقة أو الإيراد حسب طبيعة كل منها .

مادة ٨/٥ : تعد سندات صرف وقبض وسندات قيد يومية وغير ذلك من المستندات الضرورية لاستخدامها في العمليات المحاسبية .

مادة ٩/٥ : لا يتم الصرف إلا بعد استكمال المستندات الأصلية المشار إليها في المادة أعلاه ، واعتمادها من مسئول الشؤون المالية والأمين العام أو من يفوضه .

مادة ١٠/٥ : يستخرج ميزان مراجعه شهري من دفاتر الحسابات ويعد منها قوائم مالية في نهاية كل سنة مالية .

مادة ١١/٥ : تعد مذكرة تسوية شهرية لحساب / حسابات البنك / البنوك مع ما هو مقيد في الدفاتر .

مادة ١٢/٥ : يستخدم أساس الاستحقاق عند إعداد قائمة الدخل والتكلفة التاريخية عند إعداد قائمة المركز المالي .

مادة ١٣/٥ : يجوز للأمين العام اعتماد المناقلة بين بنود أي باب في الميزانية ، ولا يجوز المناقلة من باب إلى باب إلا بقرار من رئيس مجلس الأمناء .

مادة ١٤/٥ : لا يجوز الصرف إلا بناء على ارتباط سابق ، ولا يجوز الارتباط إلا في حدود الاعتمادات المدرجة في الميزانية أو بعد صدور قرار بتعديلها من السلطة المختصة .



مادة ١٥/٥ : يجوز للأمين العام الترخيص بخصم مصروفات تتعلق بسنة مالية ماضية على ميزانية السنة المالية الجارية بعد توضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك .

مادة ١٦/ ٥ : يعد الأمين العام الحساب الختامي للهيئة خلال شهرين من نهاية السنة المالية ويقدمه إلى مجلس الهيئة لدراسته والموافقة عليه ثم يرفع إلى مجلس الأمناء .

مادة ١٧/٥ : يعين مجلس الأمناء مراقباً للحسابات ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية ، ويحدد المجلس مكافآته في قرار التعيين .

مادة ١٨/٥ : يتبع في تسجيل إيرادات الهيئة الأساس النقدي.

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



الباب السادس

قواعد التعاقد والتكليف بأعمال الهيئة

مادة ١/٦ : يتولى الأمين العام للهيئة التعاقد مع سعوديين أو غيرهم لشغل الوظائف الإدارية والمالية والفنية الشاغرة بالهيئة.

مادة ٢/٦ : يجوز للأمين العام تعيين مستشارين غير متفرغين من المتخصصين المؤهلين في المجال الصحي للإشراف على الإدارات ذات الصبغة العلمية أو الفنية مثل إدارة التعليم المستمر ، إدارة الدراسات والتنظيم والمعلومات ، إدارة الامتحانات ، إدارة التقويم والوثائق ... وغيرها . ويكون تعيينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٣/٦ : يجوز للأمين العام تكليف استشاريين (أفراد - لجان) من خارج جهاز الهيئة للقيام بأعمال مؤقتة ومحددة (كالامتحانات أو التقييم) .

مادة ٤/ ٦ : يجوز للأمين العام تكليف موظفين إداريين أو فنيين أو غيرهم من خارج جهاز الهيئة عند الضرورة للقيام بمهام محددة أو أعمال مؤقتة .

مادة ٥/٦ : تحدد مكافآت المستشارين غير المتفرغين وأعضاء اللجان الاستشارية والموظفين المكلفين من خارج جهاز الهيئة وذلك حسب القواعد المنظمة للمكافآت الواردة في هذه اللائحة .



الباب السابع لائحة التوظيف

مادة ١/٧ : يكون شغل وظائف الهيئة الإدارية والمالية والكتابية والفنية والحرفية بالتعاقد وفقا لأحكام هذه اللائحة.

مادة ٢/٧ : يقصد بالألفاظ الواردة في هذه اللائحة المعاني الموضحة قرين كل منها:

١. المملكة : المملكة العربية السعودية .
٢. الهيئة : الهيئة السعودية للتخصصات الصحية .
٣. المتعاقد : الموظف الذي يعمل بالهيئة بموجب عقد وفق هذه اللائحة .
٤. الوطن : الدولة التي يقيم فيها المتعاقد مدة لاتقل عن سنتين وقت التعاقد .

٥. السنة : اثنا عشر شهرا هجريا ما لم يرد نص على خلاف ذلك .
٦. الشهر : الشهر الهجري .

مادة ٣/٧ : يشترط في المتعاقد أن يكون :

١. قد أكمل من العمر عشرين سنة ولم يتجاوز الخامسة والستين .
٢. لائقا صحيا للخدمة بموجب شهادة طبية حديثة العهد صادرة من جهة تعترف بها الهيئة .
٣. حسن السيرة والسلوك .



٤. حائز على المؤهلات المطلوبة للوظيفة .

٥. غير مرتبط بعقد آخر داخل المملكة .

مادة ٤/٧ : تكون صياغة العقد وفقا للنموذجين الملحقين بهذه اللائحة

(ملحق رقم ١ / ٧ م وملحق رقم ١ / ٧ س)

مادة ٥/٧ : يبرم العقد لمدة سنة أو أقل قابلة للتجديد أربع مرات فقط بالنسبة

لغير السعوديين بعدها يتم التفاوض لإبرام عقد جديد في حال رغب

الطرفان الاستمرار في التعاقد . ويبدأ العقد في الموعد الذي تحدده

الهيئة، وتبدأ مدة العقد في اليوم الذي يتقدم فيه المتعاقد لمباشرة العمل.

مادة ٦/٧ :

(أ) تحدد رواتب المتعاقدين مع الهيئة من السعوديين حسب سلم

رواتب موظفي الخدمة المدنية السعوديين . ويضاف إلى ذلك بدل

سكن يعادل راتب ثلاثة أشهر من أول مربوط المرتبة المعين عليها

المتعاقدين على ألا يزيد عن ٣٠ ألف ريال ويخضع لنظام التأمينات

الإجماعية .

(ب) تحدد رواتب المتعاقدين مع الهيئة من غير السعوديين حسب

جدول الرواتب والبدلات المرفق بهذه اللائحة (٢/٧). ويكون

التعاقد يتناسب مع مؤهلات وخبرات المتعاقد .



مادة ٧/٧ : يجوز للأمين العام للهيئة منح المتعاقد الذي يملك قدرات أو خبرات متميزة زيادة في الراتب عند التعاقد أو بداية العقد لا تزيد عن (٥٠٪) من الراتب المخصص للوظيفة المناسبة للتعاقد . ولرئيس مجلس الأمناء بناء على توصية الأمين العام رفع نسبة الزيادة بما لا يتجاوز (١٠٠٪).

مادة ٨/٧ : يستحق المتعاقد غير السعودي علاوة سنوية وفق ما هو مبين بجدول الرواتب (ملحق ٢/٧) وذلك عند تجديد العقد ، أما المتعاقد السعودي فحسب سلم رواتب موظفي الخدمة المدنية على أن يكون مقدار العلاوة مرتبط بتقرير الكفاءة .

مادة ٩/٧ : يمنح المتعاقد غير السعودي بدل انتقال شهري مقابل تنقلاته للعمل وفق ما هو مبين بجدول الرواتب والبدلات المرفق (ملحق ٢/٧) ويجوز للهيئة بدلا من دفع بدل الانتقال تأمين وسيلة النقل المناسبة للمتعاقد ، أما المتعاقد السعودي فحسب سلم رواتب موظفي الخدمة المدنية.

مادة ١٠/٧ : يمنح المتعاقد غير السعودي تذكرة سفر بالطائرة من موطنه (إذا تم التعاقد معه من خارج المملكة) إلى المملكة في بداية مدة العقد ، كما يمنح تذكرة من المملكة إلى موطنه ذهابا وإيابا مرة كل سنة تعاقدية وكذلك من المملكة إلى موطنه عند انتهاء العقد عدا المتعاقد من داخل المملكة فإنه يستحق التذكرة بعد سنتين من العمل .



Handwritten signature or mark.

مادة ١١/٧ : يكون سفر المتعاقد داخل المملكة أو خارجها الذي يقتضيه أداء وظيفته جوا بالدرجة السياحية المخفضة واقصر طريق جوي على الخطوط الجوية العربية السعودية إذا توفرت خدماتها ويجوز للهيئة تعويض المتعاقد عن قيمة السفر بالطائرة بالدرجة السياحية المخفضة إذا سافر على نفقته الخاصة .

مادة ١٢/٧ : في حالة انتداب المتعاقد في مهمة رسمية خارج مقر عمله يصرف له بدل الانتداب المبين في جدول الرواتب والبدايات (ملحق ٢/٧) وذلك عن كل يوم يقضيه خارج مقر عمله أما السعودي فيصرف له الانتداب المحدد بسلم رواتب موظفي الخدمة المدنية .

مادة ١٣/٧ : تؤمن الهيئة للمتعاقد السكن أو تدفع له بدل السكن وفق ما ورد في جدول الرواتب والبدايات (ملحق ٢) ، ويدفع هذا البدل سنويا دفعة واحدة في بداية العقد .

مادة ١٤/ ٧ : الحد الأقصى للتعاقد مع الغير سعودي المتصل خمس سنوات تصفى بعدها حقوق المتعاقد وفي حالة رغبة الطرفين الاستمرار في التعاقد يتم التفاوض لإبرام عقد جديد .

مادة ١٥/٧ : إذا أكمل المتعاقد سنتين في خدمة الهيئة يستحق مكافأة نهاية خدمة تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من سنوات العقد المحدد المدة (نظام العمل والعمال المادة ٨٧) أما أصحاب

العقود غير المحددة المدة فيتم تعويضهم وفقاً لما ورد بالمادة ٨٨ من نظام العمل والعمال ويتخذ الأجر الأخير أساساً لحساب المكافأة ويستحق العامل مكافأة عن كسور السنة بنسبة ما قضاها منها في العمل كما يستحق العامل مكافأة مدة الخدمة المنصوص عليها في صدر المادة في الحالات الآتية .

أ - إذا كلف بالخدمة العسكرية .

ب - إذا استقالت العاملة بسبب الزواج أو الإنجاب .

ج - إذا ترك العامل العمل نتيجة لقوة قاهرة خارجة عن إرادته .

مادة ١٦/٧ : يستحق المتعاقد إجازة سنوية براتب كامل مقدارها ثلاثون يوماً عن كل سنة تعاقدية . وذلك بالإضافة إلى العطل الرسمية

مادة ١٧/٧ : يجوز بعد موافقة الأمين العام تجزئة الإجازة السنوية إلى فترتين على الأكثر على أن لا تقل مدة أي منها عن أسبوعين ، ويجوز تأجيل الحصول على الإجازة العادية أو جزء منها إلى السنة التالية للعقد ، كما يجوز للأمين العام إلغاء الإجازة كلها أو بعضها أو إلغاء أجازته عيد الفطر أو الأضحى مع تعويض المتعاقد عن مدة الإجازة الملغاة بما يعادل راتب المتعاقد عن فترة مماثلة من السنة التي أُنْتُحَق فيها الإجازة .



مادة ١٨/٧: يجوز أن يمنح المتعاقد إجازات طارئة وبراتب كامل على أن لا يزيد مجموعها عن عشرة أيام على أن لا تتجاوز الفترة الواحدة منها خمسة أيام تحسم من رصيده السنوي من الإجازات .

مادة ١٩/٧: يجوز للأمين العام منح الموظف الذي أمضى سنتين أو أكثر بخدمة الهيئة إجازة إستثنائية بدون راتب ولمدة تصل إلى ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد إلا بعد مضي ثلاث سنوات .

مادة ٢٠/٧ : يستحق الأمين العام ومساعديه أجازة علمية بحد أقصى عشرة أيام خلال السنة التعاقدية ، لحضور مؤتمرات أو ندوات داخل وخارج المملكة ويمنح تذكرة سفر ذهاباً وإياباً مع دفع مصاريف السفر حسب اللائحة ويجوز تجزئة المدة إلى فترتين بالسنة للأنشطة التي تعقد داخل المملكة.

مادة ٢١/٧: يجوز للمتعاقد وبموافقة الهيئة أن يجمع بين أحد العطل الرسمية وأجازته العادية.

مادة ٢٢/٧ : في حالة مرض المتعاقد غير السعودي يكون له الحق في إجازة مرضيه مدتها شهر واحد براتب كامل وللأمين العام للهيئة تمديدتها شهراً ثاني بنصف راتب و ثالث بربر راتب ، أما المتعاقد السعودي فانه يخضع للأحكام المنصوص عليها في نظام ديوان الخدمة المدنية ولوائحه



ولا يستحق الإجازة المرضية إذا وقعت الإصابة أو المرض أثناء وجود الموظف في إجازة ولا تلتزم الهيئة بمصاريف علاجه .

مادة ٢٣/٧ : يستفيد المتعاقد طيلة مدة العقد من الخدمات الطبية العامة المتاحة لموظفي الهيئة بالمملكة .

مادة ٢٤/٧ : يلتزم المتعاقد السعودي بأداء ٤٠ ساعة أسبوعياً أما غير السعودي فيلتزم بأداء ٤٨ ساعة وفقاً لما نص عليه نظام العمل والعمال وأسوة بما هو متبع بالدولة ، ويحدد الأمين العام بداية ونهاية ساعات العمل وفترات الراحة بموجب قرار منه في هذا الشأن .

مادة ٢٥/٧ : يجوز التكليف بالعمل خارج وقت الدوام إذا دعت الحاجة لذلك ويضع الأمين العام القواعد الخاصة بشروط التكليف بالعمل الإضافي وتحديد ساعاته والأيام اللازمة لذلك وفي الحدود الواردة في الميزانية التقديرية للهيئة .

مادة ٢٦/٧ : على المتعاقد الالتزام بما يلي :

١. تنفيذ كافة التعليمات والأوامر الصادرة من رؤسائه مع مراعاة التسلسل الوظيفي ما لم يكن في هذه التعليمات ما يخالف النظام أو العقد أو الآداب العامة .

٢. التعاون مع زملائه في العمل على الوجه الذي يؤدي إلى حسن سير

العمل وتكامله



٣. احترام نظم ومواعيد العمل .
 ٤. المحافظة على أموال وممتلكات الهيئة وحقوقها لدى الغير وخاصة تلك المسلمة إليه والتي يستخدمها في عمله
 ٥. أن يقوم بتأدية واجباته الوظيفية على الوجه الأكمل خلال أوقات العمل الرسمية.
 ٦. المحافظة على أسرار العمل والمعلومات التي قد تصل إليه بحكم وظيفته أثناء عمله وبعد تركه الخدمة .
 ٧. المحافظة على سمعة الهيئة وأن يتجنب أي تصرف يؤثر بصورة سلبية عليها أو على ما تقتضيه كرامة الوظيفة.
 ٨. عدم استغلال الوظيفة أو العلاقات الوظيفية في تحقيق أية مكاسب مادية أو معنوية
 ٩. احترام الأحكام والأنظمة السارية في البلاد .
- مادة ٢٧/٧: يخضع المتعاقد بالنسبة للأخطاء الوظيفية التي يرتكبها أثناء الخدمة لنظام تأديب العاملين المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- مادة ٢٨/٧: لا يجوز الجمع بين العمل في الهيئة أو أي عمل آخر .
- مادة ٢٩/٧: يجوز للهيئة فسخ العقد دون أية مسئولية إذا لم يباشر المتعاقد عمله خلال خمسة عشر يوما من الموعد الذي يحدد عند التعاقد.

مادة ٣٠/٧: بما لا يتعارض مع المادة ٥/٧ يتجدد العقد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة في إنهاء العقد قبل انتهاء مدته بشهرين على الأقل .

مادة ٣١/٧: ينتهي العقد قبل انتهاء مدته في الحالات التالية :

١. قبول الاستقالة وفي حالة عدم قبولها وإصرار المتعاقد على طلبه فإن عليه أن يدفع تعويضاً للهيئة مساوياً لراتب شهرين ويكون سفره على نفقته الخاصة .
٢. الانقطاع عن العمل دون عذر مشروع تقبله الهيئة لمدة تزيد على عشرة أيام متوالية أو عشرين يوماً متفرقة خلال سنة العقد متى رأت الهيئة إنهاء العقد لهذا السبب ، ويعتبر المتعاقد في هذه الحالة مصراً على فسخ العقد ويطبق عليه ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة.
٣. إلغاء الوظيفة أو إحلال مواطن سعودي.
٤. العجز الدائم عن العمل .
٥. عدم كفاءة المتعاقد.
٦. الفصل التأديبي.
٧. الفصل للمصلحة العامة .
٨. الحكم على المتعاقد بحد شرعي أو الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة
٩. الوفاة .



مادة ٣٢/٧: يمنح المتعاقد الذي تنتهي خدمته وفقاً للفقرات ٣، ٤، ٧، ٩، من المادة (٣٠/٧) مكافأة تعادل راتب شهرين .

مادة ٣٣/٧: إذا انتهت خدمة المتعاقد وفقاً للفقرات ١، ٢، ٦، ٨، من المادة (٣٠/٧) (سقط حقه في تذاكر العودة ومكافأة نهاية الخدمة ويستعاد منه بدل السكن عن الفترة المتبقية من العقد إذا كانت تزيد عن ثلاثة أشهر .

مادة ٣٤/٧: في حالة وفاة المتعاقد تتحمل الهيئة النفقات اللازمة لنقل جثمانه إلى موطنه

مادة ٣٥/٧: لرئيس مجلس الأمناء بناء على توصية الأمين العام إعفاء المتعاقد من بعض أو كل المصروفات المترتبة على فسخ العقد وإنهاء الخدمة

وفقاً للفقرات ١، ٢، ٦، ٨ من المادة (٣١/٧)



الباب الثامن

قواعد تنظيم مكافآت مجالس الهيئة ولجانها

مادة ١/٨ : تكون مكافآت حضور مجلس الأمناء ١٠٠٠ ريال للجلسة .

مادة ٢/٨ : تكون مكافآت حضور جلسات المجالس العلمية ٤٠٠ ريال للجلسة
وبحد أقصى قدره ٨٠٠٠ ريال في السنة .

مادة ٣/ ٨ : تكون مكافآت حضور جلسات المجلس التنفيذي ٧٠٠ ريال للجلسة
الواحدة .

مادة ٤/ ٨ : يمنح الاستشاري غير المتفرغ الذي يكلف بالإشراف على أحد
الإدارات الفنية بالهيئة مكافأة شهرية قدرها ٥٠٠٠ ريال .

مادة ٥/ ٨ : في حالة تكليف فريق استشاري بمهمة علمية أو فنية تكون مكافأة
كل عضو في الفريق الاستشاري ٤٠٠ ريال عن كل يوم عمل إذا
كانت المهمة في نفس المدينة .

مادة ٦/ ٨ : يضاف إلى مكافآت أعضاء مجالس الهيئة الذين يقيمون خارج
مدينة المقر (أو مكان الاجتماع) مبلغ ٣٠٠ ريال لكل يوم عمل ،
ويعامل بالمثل أعضاء اللجان الاستشاريين الذين يكلفون بمهام
خارج مقر عملهم الأصلي .

مادة ٧/ ٨ : تكون مكافأة الموظفين من خارج إدارة الهيئة المكلفين بمهام محددة

أو أعمال مؤقتة كما يلي :-

أ- الأطباء ٤٠٠ ريال عن كل يوم عمل .



ب- ذوي التأهيل الجامعي يمنحون ٢٠٠ ريال عن كل يوم عمل.

ج - ذوي التأهيل المتوسط (دون الجامعي) ١٥٠ ريال عن كل يوم عمل .

د - المستخدمين ومن في حكمهم يمنحون ١٠٠ ريال عن كل يوم عمل .

مادة ٨ / ٨ : تؤمن الهيئة الاركاب الجوي بالدرجة الأولى والسكن لأعضاء مجالس الهيئة الذين يقيمون خارج مدينة الرياض (أو خارج مقر الاجتماع) ويعامل بالمثل الاستشاريين الذين يكلفون بمهام خارج مقر إقامتهم .

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



الباب التاسع أحكام عامة

مادة ٩ / ١ : يجوز للأمين العام تفويض بعض صلاحياته المقررة بهذه اللائحة .

مادة ٩ / ٢ : يكون لمجلس الأمناء حق تفسير هذه اللائحة .

مادة ٩ / ٣ : يعمل بهذه اللائحة من تاريخ موافقة مجلس الأمناء عليها .



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



Handwritten signature.

ملحق رقم (٢/٧)

جداول المرتبات والبدلات وشروط التعيين

أولاً: جدول المرتبات والبدلات:

المرتبة	بدء المربوط شهرياً	نهاية المربوط شهرياً	الملاوة السنوية	بدل النقل	بدل الانتداب	بدل السكن سنوياً
الأولى	٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٨٠٠٠
الثانية	١٥٠٠	٢٢٠٠	٧٠	٢٥٠	١٥٠	٦٠٠٠
الثالثة	٨٠٠	١٢٠٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠٠

ثانياً: شغل المراتب الوظيفية:

أ- المرتبة الأولى: يعين عليها شاغلي الوظائف التالية:

١- محاسب .

٢- مدقق حسابات .

٣- سكرتير أول .

٤- موظف أول علاقات عامة .

٥- فني أول .

ويشترط فيمن يشغل المرتبة الأولى أن يكون حاصلًا على ما يلي:

(أ) بكالوريوس في مجال التخصص مع خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن ٣ سنوات .

(ب) أو دبلوم عالي (سنتين بعد الثانوية) في التخصص مع خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن ٥ سنوات .

ب- المرتبة الثانية: يعين عليها شاغلي الوظائف التالية:

١- مأمور صرف .

٢- سكرتير .

٣- موظف علاقات عامة .



٤- فني .

ويشترط ان يشغل المرتبة الثانية ان يكون حاصلًا على ما يلي :-

(أ) ثانوية تجارية أو فنية (في مجال التخصص) مع خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن أربع سنوات .

(ب) متوسطة تجارية مع خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن سبع سنوات .

(ج) ثانوية عامة مع خبرة في طبيعة العمل لا تقل عن خمس سنوات .

ويشترط لأعمال السكرتارية إجادة الكتابة على الآلة الكاتبة .

ج- المرتبة الثالثة : يعين عليها شاغلي الوظائف التالية :

١- سائق .

٢- عامل / مستخدم .

٣- عامل فني .

ويشترط ان يشغلها المقدره على القيام بمهام الوظيفة .



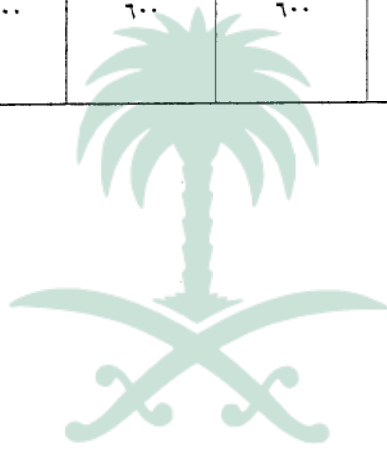
المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



ملحق رقم (٣/٧)

جدول مرتبات وبدلات وظائف الأمين العام ومساعديه

اسم الوظيفة	بداية الراتب ريال - شهرياً	العلاوة السنوية	بدل النقل شهرياً	بدل السكن سنوياً	بدل الانتداب الداخلي	بدل الانتداب الخارجي
الأمين العام	٣٧٠٠٠-٣٣٠٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٠٠	١٢٠٠
المساعد الفني	٣٢٠٠٠-٢٧٠٠٠	٦٠٠	٨٠٠	٤٠٠٠٠	٧٠٠	١٠٠٠
المساعد المالي والإداري	٢٢٠٠٠-١٧٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٤٠٠٠٠	٧٠٠	١٠٠٠



المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



(ملحق ١/٢ س)

عقد توظيف السعوديين

أنه في يوم ١٤ / / ١٩٩٩ الموافق تم التعاقد بين كل من :
 أولاً - الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ويمثلها سعادة /الأمين العام (طرف أول)
 ثانياً - المشار إليه فيما بعد . (طرف ثاني)

واتفق الطرفان على ما يأتي :

مادة ١ يباشر الطرف الثاني واجبات وظيفته في مقر الطرف الأول أو فروعها وأن يعمل بمعدل (٤٠) ساعة أسبوعياً وتشمل واجبات هذه الوظيفة ما يأتي :

- (أ)
- (ب)
- (ج)
- (د) أية واجبات أخرى يكلفه بها الطرف الأول ، ويتمهد الطرف الثاني بتأدية ما يعهد به إليه من واجبات ومسؤوليات بدقة وأمانة وعلى أفضل وجه يستطيعه .

مادة ٢ يسرى هذا العقد لمدة تبدأ من تاريخ مباشرة العمل قابلة للتجديد مالم يتم إخطار أحد الطرفين خطياً خلاف ذلك .

مادة ٣ يدفع الطرف الأول للطرف الثاني راتباً شهرياً مقداره (.....) فقط ريال

يصرف في نهاية كل شهر مجري بدل انتقال مقداره (.....) فقط ريال

مادة ٤ يدفع الطرف الأول للطرف الثاني بدل سكن مقداره (.....) فقط ريال ويدفع هذا البدل دفعات متفرقة متساوية نهاية كل شهر هجري .

مادة ٥ يستحق الطرف الثاني إجازة عادية براتب كامل مقدارها ثلاثون يوماً عن كل سنة كاملة من سنوات الخدمة .

مادة ٦ لا يجوز الحصول على الإجازة العادية إلا بعد استحقاقها فعلاً ويجوز عند الضرورة تجزئتها بحيث لا تزيد على فترتين .

مادة ٧ يحق للطرف الأول وفقاً لمتطلبات العمل تأجيل الحصول على الإجازة العادية على ألا تتجاوز مدة التأجيل نهاية السنة التي تلي السنة المستحقة عنها الإجازة . وللطرف الأول كذلك إلغاء الإجازة كلها أو بعضها على أن يكون الإلغاء بموافقة الطرف الثاني ، ويكون التعويض عنها بمبلغ يعادل راتب الطرف الثاني في السنة التي استحققت فيها الإجازة .



مادة ٨ إذا أصيب الطرف الثاني بجرح أو مرض يمنعه من أداء عمله بصورة مؤقتة، أستحق إجازة مرضية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام اللائحة التنفيذية للهيئة .

مادة ٩

(أ) يخضع الطرف الثاني للأحكام الواردة باللائحة التنفيذية الخاصة بالطرف الأول .
(ب) يخضع الطرف الثاني بالنسبة إلى الأخطاء الوظيفية التي يرتكبها أثناء الخدمة لنظام العمل والعمال المعمول به في المملكة .

مادة ١٠ إذا تخلف الطرف الثاني عن التقدم لمباشرة مهام وظيفته وفقاً للتعليمات المبلغة له دون عذر مشروع خلال تتبيل به الهيئة لأكثر من عشرة أيام يوماً جاز للهيئة إلغاء العقد ويعتبر عندئذ كأن لم يكن ويخطر الطرف الأول الطرف الثاني بذلك كتابياً وتسقط كافة حقوقه قبلها .

مادة ١١ يتجدد العقد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً في إنهاء العقد قبل انتهاء مدته بستون يوماً على الأقل .

مادة ١٢ ينتهي العقد قبل انتهاء مدته في الحالات الآتية :

(أ) قبول الاستقالة وفي حالة عدم قبولها فإن عليه أن يدفع تعويض للهيئة مساوياً لراتب شهرين .
(ب) الانقطاع عن العمل دون عذر مشروع يقبله الطرف الأول لمدة عشرة أيام متوالية أو أكثر أو عشرون يوماً متفرقة خلال السنة متى رأى الطرف الأول إنهاء العقد لهذا السبب .

(ج) إلغاء الوظيفة .

(د) العجز عن أداء العمل .

(هـ) عدم الصلاحية للوظيفة .

(و) الفصل التأديبي بقرار من مجلس المحاسبة .

(ز) الفصل للمصلحة العامة .

(ح) الوفاة .

(ط) الحكم على الموظف بحد شرعي أو الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة أو بالسجن لمدة تزيد على سنة في أية جريمة أخرى .

مادة ١٣ تقوم الهيئة بدفع ما يستحق عليها مقابل اشتراك الموظف في نظام التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٤

(أ) يمنح الطرف الثاني الذي تنتهي خدمته بسبب إلغاء الوظيفة أو الفصل للمصلحة العامة تعويضاً يعادل راتب شهرين أو راتب المدة المتبقية من العقد أيهما أقل .



(ب) يعامل الطرف الثاني في حالة الإصابة بعجز أو عاهة دائمة تمنعه عن أداء العمل بصورة قطعية أو ورثته في حالة الوفاة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية بشرط أن يكون العجز أو الوفاة ناشئين بسبب العمل .

مادة ١٥ إذا انتهت خدمة الطرف الثاني بسبب الانقطاع عن العمل أو فصله بقرار من مجلس المحاكمة أو إدانته جنائياً سقط حقه في التعويض عن مدة الإجازة أو أية تعويضات أخرى .

مادة ١٦ تخضع كافة المبالغ التي تدفع للطرف الثاني أو المزايا النقدية والعينية التي يتمتع بها بموجب هذا العقد للضرائب والرسوم وغير ذلك من التكاليف المقررة عليه بالمملكة في تاريخ التوقيع على العقد وما يطرأ عليها من تعديلات بعد هذا التاريخ .

مادة ١٧ ترفع التظلمات التي يقدمها الطرف الثاني حول تطبيق هذا العقد إلى الطرف الأول إلى مكتب العمل .

مادة ١٨ يرجع إلى نظام العمل والعمال الصادر بتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠ هـ في كل مالم يرد في شأنه نص في هذا العقد أو إلى اللائحة التنفيذية للبيئة .

مادة ١٩ حرر هذا العقد من أصل وثلاث صور أعطيت صورة منها للطرف الأول بالمجان إلى الطرف الثاني واحتفظ الطرف الأول بالأصل وباقي الصور .

الطرف الأول (البيئة)

الطرف الثاني (الموظف)

الاسم :

الاسم :

الوظيفة :

التوقيع :

التوقيع :

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



(ملحق ١/٧ م)

عقد توظيف غير السعوديين

أنه في يوم / / ١٤٠٥ الموافق / / ١٩٩٩ م تم التعاقد بين كل من :

أولاً - الهيئة السعودية للتخصصات الصحية . ويمثلها الأمين العام (طرف أول)

ثانياً - المشار إليه فيما بعد (طرف ثاني)

واتفق الطرفان على ما يأتي :

مادة ١ يباشر الطرف الثاني واجبات وظيفته في مقر الهيئة السعودية أو فروعها وأن يعمل بمعدل (٤٨) ساعة أسبوعياً وتشمل واجبات هذه الوظيفة ما يأتي :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) أية واجبات أخرى يكلفه بها الطرف الأول ويعتمد الطرف الثاني بتأدية ما يعهد به إليه من واجبات ومسئوليات بدقة وأمانة وعلى أفضل وجه يستطيعه .

مادة ٢ يسرى هذا العقد لمدة تبدأ من تاريخ مباشرة العمل لدى الطرف الأول قابلة للتجديد مالم يتم أخطار أحد الطرفين خطياً خلاف ذلك ولأربع مرات فقط مع مراعاة ما ورد في المادة (١٣).

مادة ٣ يدفع الطرف الأول للطرف الثاني راتباً شهرياً مقداره (.....) ريال.

يصرف في نهاية كل شهر هجري بدل انتقال مقداره (.....) ريال.

بدل سكن مقداره (.....) فقط ريال

ويدفع هذا البدل دفعة واحدة سنوياً ومقدماً في بداية العقد ثم في بداية كل سنة من سنوات التجديد ولا يستحق المتعاقد بدل السكن إذا أمن الطرف الأول له سكناً.

مادة ٤ يؤمن الطرف الأول تذاكر السفر الجوي الآتية :

(أ) مرة حين القدوم من موطنه إلى المملكة في بداية مدة العقد مالم يكن مقيماً بالمملكة عند تعيينه ، ومرة أخرى حين العودة إلى موطنه في نهاية مدة العقد ويستثنى من ذلك من كان مقيماً بالمملكة عند تعيينه ، وكانت مدة خدمته أقل من سنتين .

(ب) من المسلكة إلى موطنه ذهاباً وإياباً مرة كل سنة أثناء مدة العقد عندما يرخص له بإجازة عادية بالدرجة السياحية المخفضة وأقصر طريق جوي على الخطوط السعودية .



(ج) يجوز للطرف الأول تعويض الطرف الثاني بما يعادل قيمة السفر بالطائرة (درجة سياحية مخفضة) إذا سافر على نفقته الخاصة .

مادة ٥: يستحق الطرف الثاني إجازة عادية براتب كامل مقدارها ثلاثون يوماً عن كل سنة كاملة من سنوات الخدمة .

مادة ٦: لا يجوز الحصول على الإجازة العادية إلا بعد استحقاقها فعلاً ؛ ويجوز عند الضرورة تجزئتها بحيث لا تزيد على فترتين ولا تصرف تذاكر السفر إلا عند التمتع بالفترة الأخيرة منها .

مادة ٧: للطرف الأول وفقاً لمتطلبات العمل تأجيل الحصول على الإجازة العادية على ألا تتجاوز مدة التأجيل نهاية السنة التي تلي السنة المستحقة عنها الإجازة ، وللطرف الأول كذلك إلغاء الإجازة كلها أو بعضها على أن يكون الإلغاء بموافقة الطرف الثاني ويكون التعويض عنها بمبلغ يعادل راتبه في السنة التي استحققت فيها الإجازة .

مادة ٨: إذا أصيب الطرف الثاني بجرح أو مرض يمنعه من أداء عمله بصورة مؤقتة ، أستحق إجازة مرضية مدتها شهر واحد براتب كامل وشهران بثلاثة أرباع الراتب وشهر رابع بدون مرتب وفي حالة عدم تمكنه من مزاولة عمله بعد مضي أربعة أشهر يعتبر عاجز عن العمل ويطوى قيده على هذا الأساس ، وذلك عن كل سنة كاملة من سنوات الخدمة . ولا تستحق الإجازة المرضية إذا وقعت الإصابة أو المرض أثناء وجود المتعاقد في الخارج في إجازة عادية وأما خلاف ذلك فإنه يخضع لما ورد باللائحة الداخلية للهيئة السعودية للتخصصات الصحية .

مادة ٩: كل ما لم يرد به نص في اللائحة التنفيذية أو العقد يخضع للأحكام الواردة في نظام العمل والعمال والصادر بتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠ هـ ، تحت عنوان " الواجبات " وكذلك للأحكام المكملة لها والواردة باللائحة التنفيذية الخاصة بالهيئة .

مادة ١٠:

إذا تخلف الطرف الثاني عن التقدم لمباشرة مهام وظيفته وفقاً للتعليمات المبلغة له دون عذر مشروع تقبله الهيئة لأكثر من عشرة أيام جاز للطرف الأول إلغاء العقد ويعتبر عندئذ كأن لم يكن ويخطر الطرف الأول الطرف الثاني بذلك كتابياً وتسقط كافة حقوقه قبلها .

مادة ١١: يتجدد العقد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً في إنهاء العقد قبل انتهاء مدته بستون يوماً على الأقل مع مراعاة ما ورد في المادة (٢) والتي تحدد التجديد بأربع مرات فقط .



مادة ١٢ : ينتهي العقد قبل إنهاء مدته في الحالات الآتية :

- (أ) قبول الاستقالة وفي حالة عدم قبولها فإن عليه أن يدفع تعويض للهيئة مساوياً لراتب شهرين ويكون سفره على نفقته .
- (ب) الانقطاع عن العمل دون عذر مشروع يقبله الطرف الأول لمدة تزيد على عشرة أيام متوالية أو عشرين يوماً متفرقة خلال السنة متى رأى الطرف الأول إنهاء العقد لهذا السبب .
- (ج) إلغاء الوظيفة .
- (د) إحلال سعودي على نفس الوظيفة .
- (هـ) العجز عن أداء العمل .
- (و) عدم الصلاحية للوظيفة .
- (ز) الفصل التأديبي بقرار من مجلس المحاكمة .
- (ح) الفصل للمصلحة العامة .
- (ط) الرفاة .
- (ي) الحكم على الطرف الثاني بحد شرعي أو الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف و الأمانة أو بالسجن لمدة تزيد على سنة في أية جريمة أخرى .

مادة ١٣ :

يمنح الطرف الثاني مكافأة نهاية خدمة تعادل راتب نصف شهر عن كل سنة كاملة من سنوات خدمته بشرط أن يكون قد أمضى سنتين متوالتين ويحد أقصى لا يتجاوز خمس سنوات تعرف بعدها المكافأة وفي حالة رغبة الطرفين الإستمرار في التعاقد يتم التفاوض بينهما لابرام عقد جديد .

مادة ١٤ :

- (أ) يمنح الطرف الثاني الذي تنتهي خدمته بسبب إلغاء الوظيفة أو إحلال سعودي مكانه أو الفصل للمصلحة العامة أو الوفاة تعويضاً يعادل راتب شهرين أو راتب المدة المتبقية من العقد أيهما أقل .
- (ب) يعامل الطرف الثاني في حالة الإصابة بعجز أو عاهة دائمة تمنعه عن أداء العمل بصورة قطعية أو ورثته في حالة الوفاة وفقاً للأحكام والأنظمة الرسمية المنصوص عليها بهذا الخصوص بشرط أن يكون العجز أو الوفاة ناشئين بسبب العمل .

مادة ١٥ : إذا انتهت خدمة الطرف الثاني بسبب الانقطاع عن العمل أو فصله بقرار من مجلس المحاكمة أو إدانته جنائياً سقط حقه في التعويض عن مدة الإجازة وفي مكافأة نهاية الخدمة .



مادة ١٦: تخضع كافة المبالغ التي تدفع للطرف الثاني أو المزايا النقدية والعينية التي يتمتع بها بموجب هذا العقد للضرائب والرسوم وغير ذلك من التكاليف المقررة عليه بالملكة في تاريخ التوقيع على العقد وما يطرأ عليها من تعديلات بعد هذا التاريخ .

مادة ١٧: في حالة وفاة الطرف الثاني يتحمل الطرف الأول كافة النفقات اللازمة لنقل جثمانه إلى بلدة.

مادة ١٨: ترفع التظلمات التي يقدمها الطرف الثاني حول تطبيق هذا العقد إلى الطرف الأول ليحيلها إلى مكتب العدل .

مادة ١٩: حرر هذا العقد من أصل وثلاث صور أعطيت صورة منها للطرف الأول إلى الطرف الثاني واحتفظت الهيئة بالأصل وباقي الصور .

الطرف الأول (الهيئة)	الطرف الثاني (المتعاقد)
الاسم :	الاسم :
الوظيفة :	التوقيع :
التوقيع :	

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات



Handwritten signature or mark.